الأمم المتحدة S/2017/1016

مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن، تحت رئاسة اليابان، يعتزم عقد مناقشة مفتوحة يوم الأربعاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين“.

وقد أعدت اليابان المذكرة المفاهيمية المرفقة طيه للمساعدة على توجيه المناقشة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كور **بيسهو**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

071217 071217 17-21665 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة حول موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين"، المقرر عقدها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

مقدمة

تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يعمل المجلس منذ فترة طويلة على تسوية العديد من النزاعات، وذلك من خلال تيسير عمليات السلام منذ تأسيسه. وفي معظم الحالات، تكون الأسباب الجذرية للنزاعات عوامل من قبيل الخلافات على الأراضي، أو المنازعات العرقية أو الدينية أو الثقافية، أو الصراعات على السلطة بسبب ضعف هياكل الحكم.

وفي الوقت نفسه، شهد العالم الحديث التأثير المتزايد لعدد من العوامل الدافعة المعقدة التي يمكن أن تزعزع استقرار البلدان، مما يخفض عتبة الدخول في النزاعات أو يزيد في حدة النزاعات القائمة أو يطيل أمدها. وتشمل تلك العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، تغير المناخ والمجاعات والأمراض الوبائية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، وكلها تشكل تحديات متميزة للمجتمع الدولي ككل. وفي معظم الحالات، تؤدي تلك العوامل دورا كبيرا في تفاقم الصراعات واشتداد معاناة الناس في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وفي بعض الحالات، تشكل تلك العوامل في حد ذاتها تهديدا للأمن، كما هو الشأن في حالة تغير المناخ.

وعلاوة على ذلك، حين تواجه دولة أو منطقة ما هذا النوع من المضاعفات في سياق النزاع، فإنها تكون معرضة بشدة لمخاطر انتشار نزاعها ليَمَسَّ أُناسا ومجتمعات خارج حدودها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى فهم أفضل للروابط بين النزاعات ومثل تلك العوامل المشدِّدة، التي يتم تجاهلها أو تلقى اهتماما غير كاف في كثير من الأحيان، وأن يمنح أولوية أعلى لتلك المشاكل بتناولها في إطار جهود متكاملة من أجل منع نشوب النزاعات أو تكرارها أو تمديد فتراتها أو اتساع نطاقها.

السياقات

السياق المواضيعي

ناقش مجلس الأمن مرارا وتكرارا في السنوات الأخيرة ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ومضاعِفاتها بطريقة كلية وشاملة وأعرب عن آرائه في ذلك الشأن. وقد عُقد العديد من الجلسات في شكل مناقشات مواضيعية.

ففي عام ٢٠١١، بمبادرة من البرازيل، عُقدت مناقشة مفتوحة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية (انظر S/2011/50). وفي بيان رئيس مجلس الأمن الذي اعتُمد في أعقاب تلك المناقشة المفتوحة (S/PRST/2011/4)، أكد رئيس مجلس الأمن أن ''الأمن والتنمية عنصران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر ويشكلان وسيلة أساسية لإحلال السلام المستدام''. وفي البيان نفسه، أكد المجلس من

جديد أيضا أن ”من أجل مساعدة بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع، لا بد من اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي ويعزز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع“.

وفي السنة نفسها، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة البرتغال، مناقشة مفتوحة بشأن التحديات الجديدة الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات (انظر S/2011/698). وأكد الأمين العام في تلك المناقشة المفتوحة أن ”هذه التهديدات تتسم بالتعقيد وتعدد المستويات وتتطلب استجابات متعددة التخصصات“ وأن ”الأمم المتحدة في وضع يمكنها من التشجيع على تقديم مزيج متكامل من الاستجابات السياسية والإنمائية والمتعلقة ببناء القدرات“ (S/PV.6668).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الأمن والتنمية والأسباب الجذرية للنزاع (انظر S/2015/845). وفي تلك الجلسة، شدد الأمين العام على أننا ”لا نقوم بعد بالإدماج السليم لأعمال الأمم المتحدة في جميع الركائز المترابطة لأعمالنا وهي: السلام والتنمية وحقوق الإنسان“ (S/PV.7561). وشددت المملكة المتحدة على أن ”لمجلس الأمن دور حيوي في قرارات حفظ السلام والإجراءات الإنسانية العاجلة – وهو دور حيوي في ضمان التقيد بالقانون الإنساني الدولي عندما تندلع النزاعات، وفي المساعدة على إيجاد الحلول السياسية،“ وأن ”مؤسساتنا الدولية تحتاج بصورة متزايدة إلى الاضطلاع بدور أكبر في معالجة الأسباب الكامنة وراء الهشاشة والنزاعات“ (المرجع نفسه).

وفي أيار/مايو ٢٠١٦، عُقدت جلسة إحاطة حول موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: التحديات الماثلة في منطقة الساحل“ بمبادرة من إسبانيا ومصر، تم التركيز فيها على أثر تغير المناخ على السلام والأمن في تلك المنطقة (انظر S/PV.7699). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبمبادرة من السنغال، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن، ذكر خلالها عدد من البلدان أن مشكلة ندرة المياه أو وانعدام الأمن المائي تشكل أحد مضاعِفات المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات القائمة، وأنها ليست مجرد مسألة إنمائية، بل هي تؤثر أيضا على السلام والأمن الدوليين (انظر S/2016/969).

وفي الآونة الأخيرة، أجريت مناقشة مفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بمبادرة من السويد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وذلك لمعرفة التحديات التي تحول دون زيادة فعالية الإجراءات الوقائية، ولاقتراح خطوات للتغلب على تلك التحديات (انظر S/2017/6). وفي تلك الجلسة، أكد الأمين العام أن ”الطابع المترابط لأزمات اليوم يتطلب منا ربط الجهود التي نبذلها من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ليس بالأقوال ولكن بالممارسة العلمية“(S/PV.7857).

وبالمثل، عُقدت مناقشة مفتوحة بمبادرة من مصر في آب/أغسطس ٢٠١٧ بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامها المحتمل في الهدف الأسمى المتمثل في الحفاظ على السلام، وتم التركيز خلالها أيضا على استكشاف سبل عملية كي يتبعها مجلس الأمن في تحسين فعالية بعثات حفظ السلام وتعزيز دورها في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، فضلا عن إسهامها في الانتقال المنظّم إلى إعادة الإعمار والتنمية على نحو شامل للجميع، وهما ركيزتان أساسيتان من ركائز الحفاظ على السلام (انظر S/2017/692).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقدت إيطاليا، بصفتها تتولى رئاسة مجلس الأمن، جلسة إحاطة بشأن التحديات الأمنية الماثلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف مناقشة أسبابها الجذرية من خلال تحليل شامل (انظر S/PV.8106). وفي تلك الجلسة، أكد الأمين العام أن ”الحالة في البحر الأبيض المتوسط تبين أن السلام والأمن لا يمكن فصلهما عن الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولا عن النهوض بالشؤون الجنسانية وشؤون الشباب وحقوق الإنسان والأقليات“. وعقدت إيطاليا أيضا مناقشة مفتوحة حول موضوع ”الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع“، الذي اتخذ المجلس بشأنه القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧).

السياق الإقليمي

أعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه بشأن الحالات التي تفاقمت بسبب مزيج من التحديات المعقدة عند مناقشته لبلدان ومناطق محددة.

ففيما يتعلق بمنطقة الساحل، جدد مجلس الأمن التأكيد في مقررات سابقة التزامه المستمر بالتصدي للتحديات القائمة في المنطقة، وهي تحديات مترابطة مع المسائل الإنسانية والإنمائية، وكذلك مع الآثار الضارة للتغيرات المناخية والإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء البعد عبر الوطني الذي تتسم به التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، فضلا عن التحديات الخطيرة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والممتلكات الثقافية، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، فضلا عن صلاتها المتزايدة في بعض الحالات بالإرهاب، وشدد على مسؤولية بلدان المنطقة عن التصدي لتلك التهديدات والتحديات (انظر القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) و S/PRST/2017/2).

وفيما يتعلق بحوض بحيرة تشاد، سلم مجلس الأمن بأن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا وتكتسي أهمية حيوية في أي نهج يتوخى الفعالية والشمول في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والمصالحة. وحث المجلس أيضا حكومات المنطقة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية على أن تكفل التنسيق الوثيق، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية، وعلى أن تدرك التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومخاطر المجاعات والآثار الضارة للتغيرات المناخية والإيكولوجية على الاستقرار في المنطقة، ويشمل ذلك ندرة المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي (انظر القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و S/PRST/2017/14).

وتشكل الحالة في هايتي مثالا إيجابيا على معالجة النزاعات مع تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. فنتيجة لبذل الجهود في جميع المجالات، قرر مجلس الأمن أن يسحب العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من البلد وتكليفه بولاية مساعدة حكومة هايتي على تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وأن تصبح الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من أجل تعزيز سيادة القانون في هذا البلد جزءا لا يتجزأ من استراتيجية أوسع نطاقا تتوخى مواصلة الانتقال التدريجي إلى الجهات الفاعلة الإنمائية (انظر القرار ٢٣٥٠ (٢٠١٧)).

هدف الجلسة

أقر مجلس الأمن بأهمية اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء التحديات المعاصرة المتزايدة التعقيد التي تواجه السلام والأمن الدوليين اليوم. وبالاستفادة من المناقشات السابقة، ستعقد اليابان مناقشة مفتوحة لتبادل الآراء حول الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يتصدى على نحو أفضل لما يواجه السلام والأمن الدوليين اليوم من التهديدات المعاصرة المعقدة بطريقة كلية وشاملة.

وفي هذا السياق، فإن المسألة المطروحة هي كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتناول مختلف العوامل التي تثير النزاعات مع مراعاة استمرارية منظومة السلام برمتها، فضلا عن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية والعمل الإنساني.

محاور تركيز المناقشة

- التأمل في حالات نجاح مجلس الأمن أو فشله في تناول ''مضاعِفات النزاعات'' بطريقة شاملة، والسعي إلى وضع نهج مثالي.
- مناقشة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يعالج على نحو أفضل التحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال مزيد من التفاعل النشط مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، فضلا عن الدول غير الأعضاء في المجلس.
- مناقشة الكيفية التي يمكن بها للأمانة العامة أن تساعد المجلس على تعزيز إدراكه لهذه القضايا بسبل منها تزويده بمستجدات الأمور بانتظام.
- مناقشة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يمتثل للإصلاحات الجارية لمنظومة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة، التي تهدف إلى إقامة روابط تشمل كل الركائز وتحقيق الاتساق على امتداد مسار السلام، من الوقاية إلى التنمية الطويلة الأجل وغير ذلك من عمليات الانتقال الأكثر سلاسة واستراتيجيات الخروج الأحسن صياغة.
- مناقشة الكيفية التي يمكن بها لاستراتيجيات الحماية والتمكين – أو بعبارة أخرى، نهج الأمن البشري – أن تبين الاتجاه الممكن للتصدي لهذه المسائل المعقدة.

تاريخ وصيغة المناقشة المفتوحة

ستُعقد الجلسة في صيغة مناقشة مفتوحة يوم الأربعاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

مقدمو الإحاطات

سيتولى الأمين العام تقديم الإحاطة الإعلامية.

الوثيقة الختامية

من المتوقع أن يتخذ المجلس قرارا في أعقاب المناقشة.